

نظرة في فكر المثقفين العرب بعد ٥ حزيران التمركسون الجدد: التفكير الليبرالي ومفهوم «الدولة المصومة»

بقلم سميحة خبطة

لل فكر الماركسي واضطهاد من يتبنونه كأفراد مسنطين أو كاعضاء في
تنظيمات سياسية ، أي حركة مقاومة واضطهاد اليسار التقليدي في
الفكر والسياسة ، بل لقد لعبت بعض هذه العناصر دورا مباشرا في
عمليات التصفية الجسدية لعناصر ذلك اليسار .

ومع نكس تلك التنظيمات - هذا التفسخ الذي جاء بسرعة مع
ما آتته الواقع من قصر نظرها وتهاوت أبنيتها الفكرية وبرامجها
السياسية - بدأت أكثر عناصرها مهارة ودرية في تبني الرطانة الماركسية،
وبدأت تعلن أنها هي اليسار العربي الحقيقي ، وأن الماركسيين القدامى
لا يعرفون كيف «يستخدمون» الماركسية واساؤوا إليها . وشرع القوميون
السوريون القدامى من بين هذه العناصر في اتهام الماركسيين بأنهم
أقليميون وأنهم يلتفون مع الاستعمار في تثبيت واقع التجزئة ، بينما
راحت العناصر القادمة من صفوف حركة القوميين العرب في اتهام
الماركسيين القدامى بأنهم باعوا الاشتراكية وتخلوا عن قضية الثورة
والكادحين ! .

وجاءت أكثر التحليلات التي قدمها هؤلاء التمركسون الجدد من
القوميين (العرب أو السوريين) جاءت في صورة توصيف أنشائي
وتصوير بلاغي لغوي ، دون أدنى محاولة للتدليل العلمي عليها ، في
صورة احصائية أو مرجعية ، أو حتى من خلال مناقشة الأعمال والأقوال
المباشرة لقيادة النظام المصري أو الانظمة الأخرى التي استهدفت للهجوم
وكان من المضحك في عدد واحد من مجلة واحدة ، أن تقرأ عدة تحليلات
للموضع الطبقي في مصر ، تستخدم كلها الرطانة الماركسية ، ويشير
أحدها إلى صنف من البورجوازية ويشير آخر إلى صنف مختلف وثالث
ورابع ، بينما يتحدثون جميعا كما لو كانوا بشيرون إلى « بديهيات »
متفق عليها أو إلى حقائق سبق أن قنلت بحثنا وبحجينا وتديلا . وكان
من المضحك أكثر أن تأتي هذه التحليلات في صورة قضايا منطقية
شكلية : بما أن كذا هو كذا ... إذن فان كيت هو كيت ! .

ولكن الملاحظة التي لم تكن لتضحك احدا ، هي ان هؤلاء
التمركسيين الجدد الذين وجهوا كل نيرانهم للانظمة الوطنية في الوطن
العربي ، لم يوجهوا طلقة واحدة للانظمة التي لا يمكن أن يختلف منهم
الثنان في تحليلها الطبقي ، وفي عمق ارتباطها بالتخلف الاجتماعي
والسياسي والاقتصادي والثقافي ، وفي قوة ارتباطها بالاستعمار القديم
والجديد .. الخ هذه الصفات التي تطرح على « المثقف الثوري » العربي
دون جهد كبير من جانبه « مهمته » الأولى ، اذا اتفقنا على ان المرحلة
التي يعيشها الوطن العربي في جوهرها مرحلة الصراع الوطني ، على

ارتفعت عشية هزيمة حزيران اصوات كثيرة تحدثت عن ضرورة
تجاوز « الانظمة التقدمية » والوطنية العربية . وترتكز أكثر الهجوم
والنقد على النظام المصري ، على دولة « ٢٣ يوليو » بالذات ، وأصبح
السؤال المطروح : ما الموقف الذي ينبغي ان يتخذه « المثقف الثوري »
من هذه الانظمة بوجه عام ، ومن انظام المصري بوجه خاص ؟ وبدأت
ازمة « المثقفين الثوريين » في صورة « ازمة يقين » ، فاذا تحولت
الى واقع الجماهير العربية بدت الازمة (ازمة نظام قائد) أو قسوة
ثورية ظلمية تقود الجماهير العربية في مواجهة الهزيمة .

وفي « عملية » النقد والدعوة الى التجاوز ، قدمت تحليلات كثيرة،
ترددت فيها مصطلحات « البورجوازية الصغيرة » و (البورجوازية
البيروقراطية العسكرية) ، وضرورة تحويل الحرب ضد اسرائيل الى
حرب شعبية ، وأن الهزيمة أفرزت القيادة الجديدة الجديرة والقادرة
على الاضطلاع بمهمة الحرب الشعبية واحداث التحولات السياسية
والاجتماعية والثقافية المطلوبة في كل المجتمعات العربية ، وهذه القيادة
الجديدة هي المقاومة الفلسطينية .

وقد نسب النقاد والمحللون أنفسهم الى « اليسار الجديد » في
الوطن العربي .. اكان من الواضح أنهم يفضلون أن يكونوا « يسارا
جديدا » لانهم كانوا يساريين جدا ، انقلبوا الى يساريين ، يرطنون
بمصطلحات الماركسية لأول مرة ، يستخدمونها غالبا للهجوم على الانظمة
التي كانوا قد ارتبط بعضهم بها في الماضي ارتباطا وثيقا (١) أو التي
كانوا يهاجمونها من زوايا مختلفة كل الاختلاف وكانوا يستخدمون في
هجماتهم القديمة رطانات مختلفة ، ليبرالية أو شوفينية ، وأحيانا
بودية وتصوفية .. الخ .

ان الغالبية العظمى من عناصر هذا « اليسار الجديد » جاءت
من تنظيمات سياسية نشأت منذ منتصف الاربعينات وبدأت تفسخ في
أواخر الخمسينات . وكانت هذه التنظيمات هي بالتحديد : حركة
القوميين العرب ، والحزب القومي السوري . والحركتان كانتا تترزمان
(وسط القوى السياسية العلمانية ، غير الدينية ، أي باستثناء الإخوان
المسلمين وحزب التحرير الاسلامي .. الخ) حركة المقاومة العنيفة

١٤ انظر : العدد السادس من مجلة « مواقف » ومقالات متفرقة في
الاعداد التالية . وانظر كتاب : « النقد الذاتي بعد الهزيمة
لصادق جلال العظم . وانظر اعداد مجلة « العربية » من بداية

١٩٦٨ حتى نهاية ١٩٧٠

المستوى القومي لا الاقليمي ، للقضاء على الغزوة الصهيونية وعلى القوى التي تشكل احتياطيا فويا لها داخل وطننا ، وتشكل عامل جذب الى الوراثة بالنسبة للقوى الوطنية .

ان اكبر ما نسبته هؤلاء « الماركسون » الجدد من اخطاء الماركسيين القدامى كان قيام هؤلاء القدامى بنقل التحليلات السياسية والطبقية التي وضعها ماركس ولينين وستالين وماوتسي تونج لاجتماعهم او لظروف العالم التاريخية في مراحل سابقة ، ونقل البرامج السياسية التي وضعوها لاجزابهم في مراحل مختلفة من ثوراتهم . وكان الماركسون الجدد في هذا النقد على حق كبير . ولكن بينما كان قدامى الماركسيين يحاولون التعلم من اخطائهم وأن يكتشفوا أن الماركسية - في العملي السياسي - ليست اكثر من دليل للعمل الثوري النظري والعملي ، بدأ الماركسون ينادون بأن اعمال رواد الماركسية قد عفى عليها الزمن ، ثم شرعوا في الوقت نفسه ينقلون التحليلات الحديثة التي وضعها ماو وهوشي مينه وجيفارا ودوبريه وجارودي وغيرهم لاجتماعهم .

ووسط ركاز التحليلات الطبقة التي قدمها « الماركسون » للمجتمعات العربية ، والتي تركز جانب كبير منها على المجتمع المصري ، لم ينتبه احدهم للتأثير السياسي والايديولوجي الذي يمارسه التاريخ الحقيقي لتلك المجتمعات على الاوضاع القائمة فيها ، وبالتالي لم يضع احدهم يده على المهمة « الايديولوجية » الرئيسية للمثقف الثوري العربي في هذه المرحلة ، ولم يضع يده على الاعداد الحقيقية الجديدين بان يوجه هذا المثقف نيرانه اليهم .

انا نتحدث عن « مهمة المثقف الثوري » عارفين بان هذا « الكلام » لا يزيد فعلا عن أن يكون (حديث مثقفين) طالما أنه يظل بعيدا عن انظار وعقول جماهير الامة العربية نفسها ، بعيدا عن التأثير - ولو بالاختلاف والرفض - في بناء استراتيجية وتكتيك قيادتها الحقيقية .

وإذا كنا نشير الى الاصول السياسية التاريخية لبعض هؤلاء المثقفين اليساريين (الماركسين الجدد) فليس ذلك على سبيل « التعبير » ، وانما هو محاولة - نظنها مغلصة - لتحديد تاريخ ظاهرة هامة من ظواهر المراهقة الفكرية والسياسية بين مثقفينا ، وتحديد مرجع القصور الفكري والسياسي الذي عاناه الفكر العلمي في بلادنا ، وان لم تكن نزع انها اهم الخطوات نحو تحديد مرجع ذلك القصور .

لقد كان السبب التاريخي الاول لقصور هذا الفكر العلمي عن تفسير ومواجهة الازمة التي نواجهها الآن هو عجز الفكر العلمي عن تطبيق منهجه الفكري تطبيقا علميا قائما على الوعي بـ « كل » الظروف الخاصة ، التاريخية والقائمة ، لواقعنا الاجتماعي والسياسي والثقافي وكان السبب الثاني هو استمرار خضوع هذا الفكر العلمي للاهداف التي وضعتها لنفسها حركة التنوير الاوروبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وهو الخضوع الذي كان استمرارا لتقاليد مثقفي الطبقات الوسطى العربية في تأثرهم بفكر عصر التنوير ورفقتهم في أن يعيشوا ظروف الثورات البورجوازية الاوروبية وتأثرها - الحاسم في رأيهم - بالفكر الذي أنتجه فلاسفتها قبل انفجارها وبعد الانفجار بذلك يصبح السؤال الذي ينبغي ان نطرحه : كيف يتخلص الفكر العلمي من لا علميته ومن خضوعه لتراث أسلافه « التنويريين » المحيطين ؟

الفكر العلمي مفكر تاريخي ، ينظر الى الظاهرة التي يعالجها من « كل » جوانبها الحالية أو القائمة حاليا ، وينظر اليها أيضا في تاريخ تطورها . وفي مجتمعاتنا الشرقية ، العربية خصوصا ، ثم من الشرق العربي (مصر وسوريا الكبرى والعراق) بتخصيص أكبر ، يلعب الموروث الايديولوجي للمجتمع ، تاريخيا ، دورا أساسيا في تحديد اتجاهات هذا المجتمع السياسية وتياراته الاجتماعية والفكرية . فهذا الموروث

ليس نبنا طارئا ولا حديث النشأة ، ولم يدخل الى مجتمعاتنا مع قبائل او ثقافات مهاجرة . فمنذ بدأت البلور الاولى للثقافة والحضارة الانسانية ، ربما منذ عشرين او ثلاثين الف سنة ، وجدت نشأتها الاولى على ضفاف أنهارنا ، ومن الطبيعي ان تكون لهذه النشأة طبيعة الايديولوجية الدينية .

ومن جانب آخر ، وبسبب كون المجتمعات على الانهار ، وسرعة تكون القرى الكبيرة والمدن المحصنة ، وبهدف السيطرة على مصدر الحياة الرئيسي وهو النهر ، بدأ تكون « الدولة » منذ مرحلة تاريخية سحيقة . فاصبح لوجودها ، كمؤسسة مركزية تدير شؤون المجتمع كله تقريبا مظهر فدري . فالدولة تصبح كما لو كانت ظاهرة كونية ، لا طبيعية وانما الهية منزلة ، وجدت قبل أن يوجد الانسان نفسه . . وكذلك الدين . وكان من الطبيعي أن تكسب الدولة او ركائزها الأساسية على الأقل صفة دينية ، فتصبح الدولة موجودة باذن الارباب ، وتصبح في مراحل تاريخية قديمة مركزة في شخص واحد هو الملك الاله ، فتكون الدولة هي تجسيد الاله . وفي مصر مثلا ، او في سوريا او العراق ، كان هناك الفراعنة او الملوك الالهة ، وابتداء الالهة ، وكانت هناك الاديان قبل السماوية ، ثم الاديان السماوية (قبل التوحيدية) ، الوثنية والاديان التوحيدية الاكثر نجيدا في تصوراتها الميتافيزيقية (التي انشأت دولها . وقد خضعت الاقطار الثلاثة في كل مراحل تاريخها للولاة الذين حكموا بتفويض من الفراعنة او الكاسرة او الإباطرة أو الخلفاء الذين كانوا هم أنفسهم آلهة أو يحكمون نيابة عن الله ، وفي عصور أخرى خضعت الاقطار الثلاثة للسلطين (السلاجقة ثم الايوبيين ثم المماليك) الذين حكموا نيابة عن الخلفاء - نواب رسول الله وخلفائه - او للولاة الذين حكموا نيابة عن « السلطان الخليفة » العثماني .

هذا التاريخ القديم للدولة ولارتباطها في مجتمعات الشرق العربي يحتم من ناحية الاهتمام بالموروث الايديولوجي للمجتمع ، ومن ناحية أخرى يحتم الاهتمام بعلاقة هذا الموروث الايديولوجي بالدولة التي كانت على مر الزمان تحرس هذا الموروث وتحكم باسمه ومن خلاله ، بصرف النظر عن الطبيعة الاجتماعية للمرحلة التاريخية وعن التركيب الطبقي للمجتمع والتعبير الطبقي للدولة .

ان « قدرية الدولة » وهيمنتها المطلقة التي لا تتطلب « اقصاء » او قانونا وضعيا يبررها ، لم تكن لتستند الى مجرد السند الديني للحكام (الالهة او ابنائهم او نوابهم او نواب انبيائهم . الخ) . وانما استطاعت « الدولة » كمفهوم ومؤسسة مهيمنة علوية أن تفرض لنفسها وضعا فدريا مطلقا ومستقلا حتى عن الدين الذي تحكم باسمه . لقد اصبحت « الدولة » موازية للدين . واصبح الايمان بالدولة موازيا للايمان بالالهة . وفي مراحل تاريخية قريبة كان « الله ، الملك ، الوطن » شعارا يتردد بصرف النظر عن ترتيب « الملك » و « الوطن » في الشعار لكي يعلن أن الولاء للحاكم ضروري بقدر الولاء لله او للوطن . واصبحت الدولة هي المسؤولة عن الصورة التي يرسم بها « الله » في اذهان الناس أو يفسر بها الدين . لقد تم اخضاع الدين للدولة ، بعد ان اكتسبت الدولة ركائز هيمنتها الاولى باسم الدين . اصبحت الدولة « معصومة » كالانبياء .

بذلك يصبح المفهوم الفبقي الحقيقي الذي يجدر بالفكر العلمي ان يتصدى له ، هو مفهوم « الدولة المعصومة » هذا المفهوم في تقديرنا هو محور البناء والموروث الايديولوجي للمجتمع العربي الذي ورثه من تاريخه الاجتماعي والسياسي والثقافي ، هو الموروث الذي تستحيل دون تصفيته عملية التحرير الليبرالي والعلماني في مجالات النشاط السياسي والابداع الثقافي في ذلك المجتمع كما تستحيل دون تصفيته اي محاولة لفرس قيم الحرية الفردية والمسؤولية الشخصية للانسان ، بل قد تستحيل دون تصفيته عملية اقامة مجتمع ديمقراطي حقيقي ، اذا ما ظلت للدولة هذه المكانة القدرية والبعيدة عن فهم الناس وعن - التتمة على الصفحة - ٨٢ -

نظرة في فكر المثقفين العرب

— تابع المنشور على الصفحة ١٤ —

ارادتهم . فمن الممكن دون تصفية هذا الموروث ان يحل محل « الحكم باسم الدين » أو الله ، حكم آخر باسم « الجماهير الثورية » أو « الشعب » ، دون تحديد علمي لمفهوم الجماهير أو الشعب ، ودون حضور حقيقي لاي جماهير أو شعب ودون مشاركة فعلية من جانبها ، وتظل الدولة قائمة ومهيمنة دون أن يكون « سندها » في الهيمنة قوة منظورة ومسؤولة وقادرة على الفعل الايجابي في كيان الدولة وفي قانونها الاساسي .

من المنفق عليه — تقريبا — أن الدولة الحديثة في المشرق العربي بدأت بمحاولة محمد علي الاستقلال بهذا المشرق عن الدولة العثمانية ، كله اولا ، ثم الاكتفاء بمصر بعد ذلك . وهذه الدولة « الحديثة » لم تشذ عن ذلك المفهوم الفيبى للدولة ، مفهوم « الدولة المعصومة » التي تحل محل كل أبناء مجتمعا في ممارسة كل حقوقهم السياسية والفكرية وهذه الدولة « الحديثة » لم تتمتع بكل هذه السطوة لمجرد سيطرتها على « الفكر » أو على المثقفين ، وانما لأنها حاولت من ناحية ان تحتفظ بطابعها الديني الشكلي ، وان تراكذ ان ملوكها هم الذين اراد لهم الله ان يحكموا هذه الارض ، وان تشيع بالمظاهر المخلفة انها دولة « مؤمنة » ، وقد نشأت هذه الدولة منذ البداية باعتبارها جزءا من السلطنة و « الخلافة » العثمانيتين . وكان ولاية مصر وسوريا والعراق ، حتى نشوب الحرب الكبرى الاولى يحصلون على حق الولاية الشرعية من السلطان « الخليفة » العثماني . وكانت سطوة تلك الدولة ترجع — من ناحية اخرى — الى قدرتها على ان « تنصدر » العمل الاجتماعي في كل مجالاته وعلى أن تمسك بكل مبادرة في تحريك المجتمع أو تجميده بيديها دون أن تسمح لاي مؤسسة اخرى بالوجود الا من خلالها ومن خلال « الشرعية » التي لا تحصل عليها اية مؤسسة الا منها .

ولكن الحركة الوطنية ، من الجانب الاخر ، لم تكن محرومة من الدافع الديني ، وفي احيان اخرى كان الدافع الديني يستخدم ضدها لهزيمتها أو لتفتيتها . ففي مصر كانت مقاومة المصريين لنابوليون مدفوعة في الدرجة الاولى بالدافع الديني الى مقاومة « الكفار أعداء الملة والدين وامير المؤمنين » ، وفشل نابوليون نفسه في استخدام الدين لخداع المصريين باشاعة أنه أسلم أو أنه « تحت امر الخليفة » . كذلك لعبت الدعاية الدينية دورا فويا في زعزعة ثقة الكثيرين بالثورة العراقية ، حتى لقد كان منشور السلطان الخليفة ضد العراقيين تأثير سيء في نفسية زعماء الثورة انفسهم . وفي ثورة ١٩١٩ كانت وحدة « الهلال والصليب » عنصرا أساسيا من عناصر صلابة جماهير الثورة ، وكان تفتيت هذه الوحدة هدفا دائما من أهداف حكومة الاحتلال ودار الندوب السامي البريطاني . وعلى مر تاريخ الحركة الوطنية الحديثة ، منذ عهد الحملة الفرنسية ، كان لمساخ الأزهر وطلبته وكثيرين من زعماء الكنيسة المصرية وكهننتها وطلبة كليتها الدينية دور بارز في قيادة تلك الحركة وفي تزويد معاركها بالمتظاهرين والمكافحين . وفي المشرق العربي في سوريا وفلسطين ولبنان ، لعبت وحدة المسلمين والمسيحيين (من طوائف هؤلاء وأولئك) دورا بارزا في مقاومة القهر العثماني والفرنسي والبريطاني من بعده .

لم تكن الحركة الوطنية تفتقر اذن الى الدافع الديني ، ولكن ظلت المشكلة هي مشكلة الوجود القدرى للدولة المعصومة والفهم الفيبى لها باعتبارها مؤسسة « توجد هكذا » ولا راد لقضاء وجودها على هذا النحو ، سواء كانت دولة عثمانية أم علوية ، وسواء كان القطر ولاية تركية أو مصرية أو تحت الانداب الفرنسي أو الوصاية الإنجليزية . وظلت المشكلة من الجانب الاخر مشكلة انقياد المجتمع كله دائما لمبادرة

الدولة وارادتها . ومن هنا يصبح الدافع الديني للحركة الوطنية — أو الحركة الوطنية في مرحلة احتياجها للدافع الديني ، حركة تتم في اطار الفهم الفيبى للدولة ودفاعا عن هذا الفهم . كان المصريون يقامون بنابوليون دفاعا عن « ملة الاسلام وأرض خليفة المسلمين » وليس عن وطنهم .. وحينما فرضوا ولاية محمد علي كانوا بحاجة الى فرمان الخليفة السلطان ، بينما كان الهم الأكبر لمحمد علي هو اقناع الباب العالي بتوليته صدرا أعظم في دولة الخلافة ليعيد اليها مجد « السلاطين الفاتحين » . ومن هنا كانت اهمية البعد الليبرالي والديموقراطي للثورة الوطنية . وهنا يبرز دور « المثقفين » الوطنيين ويصبح علينا أن نركز على منافسة نشأة ومصادر ثقافتهم الوطنية الليبرالية ، وموفهم الفكري الجديد الذي كان يطالب بدولة عقلانية ، تستند الى ارادة الامة أو اغلبيتها ، من أجل تخليص الدولة من معصوميتها التي أصبحت في المصطلح السياسي للحركة الوطنية في المشرق العربي تعرف بكلمة « الاستبداد » .

لم يحدث أبدا ، أو لم يحدث الا في النادر وبشكل غير مستمر ✘ ان استطاع المثقفون الوطنيون في مصر والمشرق العربي أن يركسوا كفاحهم من أجل الدولة « العلمانية » ، ولا أن يكتشفوا أن هذه الدولة وحدها هي التي تستطيع أن تكون ديموقراطية حقا ، لانهم لم يكتشفوا أن « علمانية » الدولة ، ستجعلها دولة يخلقها البشر بالانتخاب وبالقوانين الوضعية ويفيرون أجهزتها طبقا للقانون الرئيسي أو الدستور الذي يضعونه ، حينما لا تصبح الدولة ممثلة لارادة « الله » . كان شعار (يد الله مع الجماعة) غير القابل للتنفيذ عمليا ، فد أصبح في التطبيق « يد الله مع الخليفة أو الوالي .. الخ » . وحينما كان المثقفون الليبراليون يتحدثون عن الدساتير أو القوانين الوضعية أو حكم الشعب لنفسه ، كانوا يتمنون لو تحدث هذه « الافكار » اثرها من تلقاء ذاتها (في نوع من الايمان السحري بقدرة الكلمة) ، وكانوا يتمنون لو يقع هذا التأثير من خلال افتتاع « الحاكم » نفسه ، ممثل الدولة المعصومة وسيدها .

وكان لعدم اكتشاف المثقفين الليبراليين لمغزى الدولة القدرى في مجتمعهم سبب اساسي هو انتماؤهم العقلي لمجتمع آخر فقدت فيه الدولة قدرتها ومعصوميتها : مجتمع البورجوازيات الأوروبية الليبرالية في عصر الفكر الليبرالي الثوري آثروا ان يجعلوه « صانع » تلك الثورات وملهمها ودافعها .. الخ . ومعنى ذلك هو ان هؤلاء المثقفين قد قدموا لمجتمعهم « الاستبدادي » فكرا ديموقراطيا وليبرالياسنتارا من الدساتير والقوانين الوضعية والفلسفات الانسانية والعقلية الأوروبية (من عصر التنوير اساسا) ولكنهم فشلوا في زرعها في جسم مجتمعهم لكي يفيروا عن طريق « ايمان الناس بها » وليس عن طريق مجرد ترديدها ، الفكرة السائدة الفيبية عن الدولة التي لا تخطيء لانها دولة دينية تمثل الارادة الالهية وتمسك بيدها كل مبادرة في حركة المجتمع ، والتي تطورت فأصبحت في بعض الاقطار تمثل اشياء لا يقدم لها اي معنى محدد مثل « اصحاب المصلحة في الثورة » أو « الشعب الكريم » أو « الجماهير الثورية » .. الخ

والحق أنه كان لهذا التصغير من جانب المثقفين الوطنيين والديموقراطيين في المشرق العربي ، منذ أحمد لطفي السيد السى عبدالرحمن الكواكي ، حتى الاجيال الاحداث عهدا ، كان لهذا التصغير اسبابه في الواقع الاجتماعي وواقع الحركة الثقافية الوطنية ذاتها . واذا اتخذنا من مصر نموذجا (وسأخذها نموذجا لاسباب ذاتية تتعلق بمعلوماتي اولا ، ولاسباب موضوعية تتعلق بانساع ووضوح معالم التاريخ في مصر في تلك المرحلة) رأينا انه من الناحية الاقتصادية ، لم تكن الطبقة المتوسطة قادرة على أن تفرز فكرها الليبرالي والعلماني الخاص — على النمط الأوروبي — لانها لم تكن طبقة ذات تاريخ واضح

✘ انظر مثلا : الاسلام واصول الحكم — علي عبد الرازق حتى : الديمقراطية أبدا — خالد محمد خالد .

من ناحية ، ولأنها في الأساس كانت تتكون من الموظفين والتجار، التابعين للدولة المصومة ذاتها والمنتمين بخيراتها ، ولم تكن مكونة من التجار الدوليين (الميركانتيليين) والمصرفيين والصناعيين والمغامرين والمهنيين كما كانت صورتها في أوروبا منذ القرن السابع عشر ، وهي الصورة التي كانت تعني أن تغيير وضع الدولة وشكل المجتمع ومضمونه ، اقتصاديا وقانونيا وسياسيا وأخلاقيا سيعتمد أساسا على نمو هذه الطبقة وتأثيرها .

ومن الناحية السياسية ، كانت هذه الطبقة المتوسطة، في المجتمع الزراعي ودولته المصومة ، تواجه عدة اختيارات أحلاها شديد المرارة. فهي تواجه ضغط كبار ملاك الأرض (الذين عادوا فساموا في التراكم المحدود لرأس المال فيما بعد) وموظفي الدولة ، والمرايين والتجار الأجانب ، والبنوك الأجنبية ، والامتيازات الأجنبية الاقتصادية والقانونية ، وضعف السوق المحلية . فكان من البديهي ، وهي التي نشأت من الموظفين والتجار (أي في احضان الدولة المصومة) أن ينجح مثقوها إلى أسلوب « تحسين » الدولة بقدر الامكان مع التهديد بانفجار لا يؤدي إلا إلى الفوضى (تماما كما كان أسلوبها مع الاستعمار البريطاني : المفاوضة السلمية مع التهديد بحركة الجماهير الفقيرة المفهورة من أجل الحصول على ما يمكن من المكاسب الاقتصادية والسياسية الهزيلة) . ولم يكن أسلوبهم - أو هدفهم - هو تغيير القيم الأساسية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي ، ومن ثم تغيير وضع الدولة في المجتمع ومفهومها القبيح . كانت هذه الدولة تقدم احتمالا بحماية الطبقة المتوسطة بينما كانت في الوقت نفسه تشارك في كبثها وكبح جماح تطورها .

ومن الناحية الثقافية ، فإن نظم التعليم الحديثة التي أدخلها محمد علي إلى مصر ، انجحت إلى سلخ المتعلمين تماما عن الثقافة التقليدية ، وإلى خلق فئة من المتعلمين الجدد المزودين بالمعلومات الصالحة للانتفاع المباشر في مصالح الحكومة ، فجاءت هذه الفئة معزولة عن الثقافة السائدة في المجتمع من ناحية ، ومعزومة من « المناهج » الفكرية العلمية التي أدت إلى خلق المعلومات الجديدة التي زودوا بها من ناحية أخرى . وأصبحت النتيجة هي انفصال هذه الفئة عن المجتمع فكريا دون أن تنفصل عنه أخلاقيا ، وبينما حرصت على تدعيم ارتباطها الأخلاقي به ، كانت تحرص على تأكيد انفصالها الفكري عنه ، لأنه الانفصال الذي يركز تفوقها ويحقق لها شيئا من المشاركة في السلطة .

وكان معنى هذا أن المؤسسات الليبرالية الضعيفة مثل مجالس الشورى والنواب وهيئات التشريع والقضاء والتعليم العلماني وغيرها لم تنشأ إلا بدوافع علوية ، فردية أو فئوية ولم تستطع أبدا أن تتحول إلى مراكز للسلطة الديمقراطية الحقيقية طالما ظلت الطبقات المتوسطة حريصة على علاقتها الطيبة بالسلطة فلا تحاول انتزاع السلطة لنفسها كاملة وهي عاجزة عن تحويل المجتمع كله ، وقيمه السياسية وايدولوجيته لصالحها نتيجة لضعفها الاقتصادي والسياسي والثقافي .

إن الاتجاهات « الفكرية » الليبرالية والعلمانية في مصر ، لم تكن نتيجة لتطورات جذرية في البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع المصري ، بقدر ما جاءت نتيجة لاحتكاك بعض المثقفين المصريين بالثقافات الغربية ، أثناء التعليم في الخارج أو من خلال مجرد القراءة . ولم يكن لهذه الاتجاهات أي سند من الفكر السائد ولم تحاول هي أن تحصل على مثل هذا السند . أما في أوروبا فقد ارتبط الصراع القديم من أجل تحرير الفكر الديني نفسه من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية بصراع الطبقات المتوسطة من أجل التحرر من الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتخلفة (الإقطاعية) شمالي غربي أوروبا ووسطها التي كانت تحت سيطرة الإمبريالية الرومانية المقدسة أو تحت سيطرة اللوردات والملوك الإقطاعيين النورمانديين في إنجلترا .

أي أن الصراع من أجل الحرية الفكرية ارتبط بالصراع من أجل التحرر السياسي والتطور الاقتصادي وإقامة الدول القومية .

لقد أثمرت التطورات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في أوروبا الغربية ثمارها في مناهج التفكير وفي صياغة القوانين وفي تحديد علاقات السلطات التنفيذية والتشريعية وهي نشوء التعليم العلماني ، وثمرت هذه التطورات تأثيرا عميقا في تشكيل وضع المثقفين أزاء المجتمع وتوزيعهم على القوى الاجتماعية والسياسية توزعا « منطقيًا » إلى حد بعيد ، وتبعًا لمنطق التغيرات التاريخية لهذه القوى . فقد وقف جيل من هؤلاء المحررين إلى جانب « الملوك » في مرحلة الصراع ضد سيطرة البابا والإمبراطور لتدعيم الدول القومية ، ثم وقفت أجيال تالية « ضد » الملوك من أجل تحقيق الديمقراطية الليبرالية للدول القومية الناشئة .

ولكن المهم بالنسبة لنا هو أن هؤلاء ، مثل فولتير أو روسو أو مونتسكيو ، أو حتى من المفكرين الأكثر علمية والأقل شهرة ، مثل الفيلسوف ديرو أو الطبيعيين لامترى وكابانيس ، لم يكونوا قد استوردوا علومهم وافكارهم ونظرياتهم ومناهجهم الفكرية من « الجامعات الأجنبية » - كما فعل المحررون المصريون - وإنما كانوا قد انتجوا العلوم والأفكار والنظريات والمناهج الفكرية من خلال ارتباطهم بقوى التحرر الفكري والقومي والديموقراطي (السياسي) والاقتصادي في مجتمعاتهم ، ومن خلال تطويرهم للصياغات العقلية التي قدمتها هذه القوى في حركتها التاريخية الشاملة ، منذ بداية الصراع ضد هيمنة البابا والفكر الكنسي القديم في سبيل تحرير الدول القومية ، ومن خلال تلبسهم الثقافي والواعية لاحتياجات هذه القوى في مجالات الفكر السياسي والاجتماعي والقانوني والاقتصادي ، وفي مجالات مناهج البحث والعلوم الطبيعية وعلوم الأحياء والفلسفة وغيرها . ولذلك فإن أكثرهم إن لم يكونوا جميعا قد أصبحوا سياسيا من المنتمين للقوى السياسية التحررية ، القومية أولا ، ثم الليبرالية والعلمانية بعد ذلك .

ولكن العكس تقريبا هو ما حدث عندنا . إذ كان أكثر المحررين في الفكر السياسي والقانوني ، بل وفي الفكر الأدبي والفلسفي ، مثل أحمد لطفى السيد ومحمد هيكل وعبد الرزاق السنهوري وطه حسين وغيرهم من الوجوه البارزة في أحزاب « الأقلية » رغم أن أكثرهم كانوا من أعضاء اللجنة التي وضعت أول دستور في مصر الحديثة ، استفوه كله من نصوص الدساتير الفرنسية والأمريكية والسويسرية وغيرها .

لقد أدت الظروف التاريخية لنشوء الحركة الوطنية المصرية ضد الاستعمار الأوروبي إلى أن يؤمن أول الأحزاب الوطنية في مصر ، وهو « الحزب الوطني » بأن الوطنية تعني أولا الكفاح ضد « الاحتلال » الأوروبي ثم الكفاح من أجل إعادة تدعيم ارتباط مصر بعولة الخلافة العثمانية ، أي « الدولة المصومة » في أعلى صورها .

وفي الوقت نفسه كان الحزب المقابل ، وهو حزب الأمة ، معبرا عن مصالح كبار الملاك والرأسماليين الجدد ، بينما أدرك هذا الحزب بدافع من المصالح النامية لطبقته ، أدرك « الوطنية » من خلال فكرة « مصر للمصريين » فوضع بذلك البذرة الأولى لفكرة الدولة العلمانية التي تستند في شرعيتها إلى إرادة الجماعة (المصريين) وليس إلى تفويض الخليفة العثماني . ولكن عجز موضوعيا عن تحقيق فكره ، وتحول أكثر رجاله بعد هذا إلى الدفاع عن الدولة « القائمة » التي كان المصريون فيها « رعابا » لا « مواطنين » وأصبحوا هم « أحزاب الأقلية » التي تستند للحكم لضرب الحركة الوطنية والديموقراطية التي يقودها حزب الأغلبية ، الذي سرعان ما تخلت قيادته هو الآخر عن طرفها الوطني وميولها الديمقراطية .

لم يسيطر على حركة « الدولة » المصرية اذن فكر الحزب الوطني ، ولا فكر حزب الأمة . فحينما اعلن البريطانيون الحماية على مصر عام ١٩١٤ ، واعلنت الحكومة المصرية بالنالي خروجها على التبعية لدولة الخلافة العثمانية ، لم يكن ذلك بوحى من الايمان بان « مصر للمصريين » ولا بوحى من فكرة ان الدولة الحديثة ينبغي ان تكون دولسة علمانية وديموقراطية وانها لا تحتاج الى الخلافة (مثلما كان الشيخ علي عبد الرازق قد قال في كتابه : الاسلام واصول الحكم) . وكان من المضحك بعد هذا بسنوات ان يبحث « ملك مصر » فاروق الاول عن سند تاريخي مكذوب يبرر به ان يحصل على لقب « خليفة المسلمين » .

ان مصالغ دولة الاحتلال ، وبفاهمها المستمر مع مصالغ الطبقات المالكة الكبيرة هي التي حسمت مسألة الخروج على دولة الخلافة ، ثم كانت هي التي حسمت الرجوع بالدولة المصرية في ذلك الوقت الى البحث عن سندها الديني الشرعي الخاص ، رغم حرصها على ان تكون ذات واجهة ليبرالية شكلية .

هذه المصالح هي التي جعلت الطبقات المالكة الكبيرة القديمة « وطنية » في حدود مساومتها المستمرة مع الاستعمار بهدف استخلاص جزء من « سوق » مصر وكدح فقرائها تستنزفه وتوزع فيه منتجاتها الاستهلاكية والتحويلية الضئيلة . وبهذا المعنى كانت حركة « الدولة » المصرية محكومة بدوافع « الوطنية المصرية » وحدها في اطار مصالغ الطبقات المالكة وفي اطار الحركة الايديولوجية الثلاثية : الدينيسة والليبرالية والعلمانية ، مع تقلاب الطابع الديني دائما ✘
لم تكن الوطنية المصرية تعني اقامة دولة وطنية ليبرالية علمانية

مستقلة . . كما ان هذه « الوطنية » لم يكن قد اكتشفت عمق الروابط القومية التي تربطها في حركة وطنية واحدة مع « الوطنيات » العربية الاخرى ولا عمق الروابط التي تربطها مع قوى التحرر في العالم كله . كان لا بد ان ننظر « الوطنية المصرية » حتى يتغير مصدر شرعية الدولة فيصبح هذا المصدر هو (تأييد الشعب بصورة عامة ، بدلا من ان يكون تفويض الخليفة السلطان ثم حق الوراثة المدعوم بجيش الاحتلال . وكان لا بد لهذه الرأية ان تكشف عمقها القومي الذي كان التمهد الحقيقي لخلق امكانية تحويلها الى دولة علمانية وديموقراطية حقيقية ، حين نصبح المعركة القومية - على نطاق الوطن العربي كله - هي المعركة الوطنية في مرحلة تاريخية جديدة ذات ميادين ودلالات جديدة ، اوسع واكثر شمولاً .

وكان لا بد للفكر العلماني الديموقراطي ان ينظر تخلصه من التأثير بعجز البورجوازيات العربية الاقتصادية والسياسي ، لكي يتحول الى فكر علمي مرتبط بالطبقات الكادحة (التي يجعلها « العمل » الجماعي المستقل في حالة صالحة لافراز واستيعاب فكر علمي حقيقي) ولكي يتخلص من تأثيره بوضع « المتعلمين » الذين يفضلون ان ينقلسوا التحليلات الجاهزة مع المناهج الفكرية الجاهزة . كان لا بد ان يتلقى الماديون العلميون (وليس مجرد الماركسيين ولا المتروكسين) دروس السنوات من ١٩٤٥ حتى ١٩٦٧ ، لكي يتخلصوا من تقديسهم للعولمة المعصومة ومن التأثير بتقاليد الليبرالية من اسلافهم في الجيليسن السابقين ، تقاليد تقديس « الاوروبي » الليبرالي ، ونوهم ان «الفكر» لا بد ان يغير الواقع بالصورة التي توهموها عن قوة تأثير افكار التنويريين الاوروبيين منذ مئتي سنة في مجتمعاتهم

✘ راجع مقالنا في عدد تموز (يوليو) من الاداب .

سامي خشبة

القاهرة

دار الاداب تقدم

يوسف شرورو الجزء بمحور ايضا

رواية

مأساة الانسان الفلسطيني في الوطن العربي . . .

٦٠٠ ق . ل .

صدرت حديثا